٢٣٪ ، الامر الذي يبين حجم التعليم ، ومدى شموليته في قطاع غزة (٢٤) .

تزايد العدد الاجمالي للمتعلمين ، وفي نسبة من يبلغون المرحلة الثانوية، أو يتابعون دراستهم الجامعية ، لم يؤد الى ارتفاع كبير في نسبة المتعلمين المقيمين في القطاع بالدرجة التي تزايدت بها اعدادهم . واذا كانت نسبة التسرب في مراحل التعليم المختلفة عالية ، في الدول الاخرى التي قارناها بغزة ، بحيث انخفضت نسبة الطلاب في تلك البلدان عن مثيلتها في القطاع ، فقد عانى القطاع من عملية نزف في الخريجين . ويكفي للدلالة على ذلك ان عدد الاطباء في قطاع غزة كان ٣٦ طبيبا عام ١٩٥٤ ، زادوا الى ٧٥ طبيبا عام ١٩٦٤ ، وزاد عدد الصيادلة من ٨ الى ١٥ صيدليا للعامين المذكورين ، وعدد اطباء الاسنان في العام ١٩٦٤ كان ٤ اطباء فقط (٢٥) ، بينما كان في جامعات الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٤ ، ٢٧٨ طالبا في كلية الطب . وثمانية طلاب في كلية الصيدلة . وخلال العام ٦٥/٦٤ فقط قبل ٧٤ طالبا في كلية الطب البشري ، و ١٢ طالبا في كلية طب الاسنان ، و ٢٢ طالبا في كلية الصيدلة (٢٦) . الامر الذي يعطي فكرة عن المعدل السنوي لقبول الطلاب الغزيين ، وبالتالي خريجي الكليات المشار اليها .

وبكلمة اخرى ، فان عدد المتواجدين في قطاع غزة ، اقل من عدد الطلاب المقبولين ، في عام دراسي واحد وما تبقى كان يتسرب الى الخارج . ولا يختلف الامر كثيرا بالنسبة لما تبقى من خريجين ، اذ بقي عدد المسجلين في نقابة المحامين في الفترة بين ١٩٥٤ — ١٩٦٤ يتراوح حول الرقم عشرين (٢٧) . وبالتأكيد فان اوضاع الخريجين من بقية الكليات لم يكن افضل حالا ، نظرا لانه من المعروف أن فرص عملهم هي اقل من فرص عمل الاطباء والصيادلة .

ما تقدم يعطي فكرة دقيقة حول الاثر الحقيقي الذي كان يتركه التعليم في قطاع غزة ، وهي بالتأكيد مختلفة جدا عن الفكرة التي تعطيها الارقام الاجمالية والمقارنة مع ارقام ونسب دول اخرى .

ان سفر غالبية العناصر المتعلمة في القطاع الى الخارج كان يقلل من نسبة المقيمين منهم في القطاع ، والتي يمكن ان تترك اثرا في الحياة الثقافية والاجتماعية للقطاع ، وقد كان لهذا أثره على كافة المجالات ، من اقتصادية ، وثقافية واجتماعية .

من المعروف أن أي عمل له مظهران ، مظهر مادي يتمثل بالاجور او المرتبات المدفوعة ، وهذا ما كان يحصل عليه الموظف الغزي ، بحيث تحولت